

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

قرار وزاري رقم ١١٢ لسنة ٢٠٠١ (قانوني)

بتنظيم تداول تقاوى القطن فى السنة الزراعية ٢٠٠١/٢٠٠٠

نائب رئيس الوزراء

وزير الزراعة واستصلاح الأراضي

بعد الاطلاع على المادة (٤) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة :

وعلى ما عرضه علينا السيد المهندس رئيس الإدارة المركزية لإنتاج التقاوى :

قرر :

مادة ١ - تصرف تقاوى القطن بجميع فئات زراع القطن ، على الوجه التالي :

(أ) تخصص تقاوى القطن الازمة للمساحات التعاقد عليها مع الإدارة المركزية لإنتاج التقاوى سواء مع الجمعيات التعاونية الزراعية للإصلاح الزراعى أو الائتمان أو الأفراد الذين ينطبق عليهم شروط التعاقد والذين تبلغ مساحاتهم القطنية ١٥ فداناً فأكثر من الإدارة المركزية لإنتاج التقاوى بوزارة الزراعة .

(ب) تقدم طلبات الحصول على التقاوى بجميع التعاقدات وتحسر العقود وتراجع مستندات صرف التقاوى بإدارات إنتاج التقاوى بالمحافظات وت Sidd إلها أثمان التقاوى وتسلم التقاوى المتعاقد عليها من الجهة التي تحددها إدارة إنتاج التقاوى بالمحافظات .

(ج) تخصص الإدارة المركزية لإنتاج التقاوى تقاوى القطن الازمة لزراع الجمعيات التعاونية الزراعية للإصلاح الزراعى والائتمان غير المتعاقد معها على إنتاج التقاوى ، ويتم صرف هذه التقاوى لهؤلاء الزراع من الجهة التي تحددها إدارات إنتاج التقاوى بالمحافظات التابعين لها .

مادة ٢ - تصرف تقاوى القطن للزراعة بواقع ٣٠ كجم للفدان بجميع الأصناف عدا الأصناف منزوعة الزغب بالحامض يتم صرف ٢٠ كجم للفدان ويتم صرف احتياجات الترقيع علاوة على ذلك طبقاً للتعميمات المنظمة ، والتي تصدرها الوزارة في هذا الشأن .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالواقع المصري ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في ٢٠٠١/١٢٣